

## أهمية التحكم في إعداد وثائق التسيير الميزانياتي لنفقات الاستثمار العمومي في ترشيد نفقات الدولة في إطار الإصلاح الميزانياتي الجديد 2023- دراسة ميدانية ب مديرية البرمجة ومتابعة الميزانية، والرقابة الميزانياتية بولاية المسيلة-

*The Importance of Controlling the Preparation of Budgetary Management Documents for Public Investment Expenditures in Rationalizing State Spending within the Framework of the New Budgetary Reform of 2023 – A Field Study at the Directorate of Programming and Budget Follow-up and the Budgetary Control Authority in M'sila Province -*

بلقليل نورالدين

\* عماري تقي الدين

جامعة المسيلة- الجزائر-

جامعة المسيلة- الجزائر-

[noureddine.belgueliel@univ-msila.dz](mailto:noureddine.belgueliel@univ-msila.dz)

[takieddine.ammari@univ-msila.dz](mailto:takieddine.ammari@univ-msila.dz)

2025/12/19 تاريخ النشر:

2025/10/31 تاريخ القبول:

2025 /09/ 17 تاريخ الاستلام:

الملخص:

حاولنا من خلال هذه الدراسة معرفة أهمية التحكم في إعداد وثائق التسيير الميزانياتي لنفقات الاستثمار العمومي في ترشيد نفقات الدولة وهذا من خلال ما جاء به الإصلاح الميزانياتي الجديد ابتداء من سنة 2023، ومن أجل تحقيق أهداف الدراسة قمنا بالمعالجة والتحليل لآراء 43 فردا من العاملين بهيئة مديرية البرمجة ومتابعة الميزانية، و الرقابة الميزانية بولاية المسيلة، بحكم أن الهيئة لهما دور في عملية المراقبة والرقابة لإعداد وثائق التسيير الميزانياتي الجديدة التي جاءت بها الإصلاحات الميزانية الجديدة، وقد تم جمع البيانات من خلال الاستبيان المصمم كأداة لتحليل الإجابات الخاصة بأفراد العينة، وتم الاستعانة بالأساليب الإحصائية الازمة لاختبار الفرضيات، حيث توصلت الدراسة إلى أن هناك علاقة تأثير موجبة بين التحكم في إعداد وثائق التسيير الميزانياتي لنفقات الاستثمار العمومي (المتغيرات المستقلة) و ترشيد نفقات الدولة (المتغير التابع)، وهو ما يعني أن التحكم في إعداد وثائق التسيير الميزانياتي لنفقات الاستثمار العمومي يساهم فعلاً في ترشيد نفقات الدولة .

الكلمات المفتاحية: وثائق التسيير الميزانياتي الجديدة ، وثائق مصالح الوزارة المكلفة بالميزانية ، وثائق مسؤولي الأقسام العملياتية ، نفقات الاستثمار العمومي ، ترشيد نفقات الدولة.

JEL classification codes: H38 ; H06 ; H54 ; H05

### Abstract :

Through this study, we attempted to identify the importance of controlling the preparation of budgetary management documents for public investment expenditures in rationalizing state spending, in light of the new budgetary reform introduced starting from 2023. To achieve the objectives of the study, we processed and analyzed the opinions of 43 employees working in the Directorate of Programming and Budget Follow-up and the Budgetary Control Authority in M'sila Province, given that these two institutions play a role in accompanying and monitoring the preparation of the new budgetary management documents introduced by the reforms. Data were collected through a questionnaire designed as a tool to analyze the responses of the sample members, and the necessary statistical methods were employed to test the hypotheses. The study concluded that there is a positive causal relationship between controlling the preparation of budgetary management documents for public investment expenditures (independent variables) and the rationalization of state spending (dependent variable), which means that such control effectively contributes to rationalizing state expenditures.

**Keywords:** New budgetary management documents , Ministry of Finance budget-related documents, Operational department managers' documents, Public investment expenditures, Rationalization of state spending.

**JEL classification codes:** H05 ; H54 ; H06 ; H38

\* المؤلف المرسل : عماري تقي الدين [takieddine.ammari@univ-msila.dz](mailto:takieddine.ammari@univ-msila.dz)

#### مقدمة:

اتجهت الجزائر إلى تطبيق إصلاح ميزانياتي جديد نفذته بداية سنة 2023، وبعد تحضيرات عديدة قامت بإصدار القانون العضوي 15-18 المؤرخ في 02 سبتمبر 2018 المتعلق بقوانين المالية بغية التحكم أكثر في النفقات العامة من جهة وتطبيق معايير الشفافية الدولية ذات الصلة بالمالية العامة من جهة أخرى، وعلى الرغم من التأخر في تطبيق بنود هذا القانون إلى غاية ميزانية سنة 2023 من خلال صدور قانون المالية لسنة 2023 إلا أنه رافق ذلك عديد النصوص والمناشير وغيرها التي تشرح وتوضح كيفية التطبيق السليم لهذا التسيير الجديد.

إن الانتقال من إعداد ميزانية وفق نظام يعتمد على الوسائل من خلال القانون السابق 17-84 المؤرخ في 07 جويلية 1984 المتعلق بقوانين المالية إلى إعداد ميزانية وفق نظام مرتكز على النتائج والأداء من خلال القانون العضوي 15-18 يتطلب التحكم أكثر في الأداء والتنفيذ من أجل ضمان التوافق بين الأولويات والنتائج المحددة وكذا الوصول إلى الأهداف المحددة سلفا وفقاً لمؤشرات قياس واضحة، ويأتي كل هذا من خلال وضوح الأدوار والمسؤوليات في مختلف المستويات حتى يتم التمكن من تطبيق منهج التسيير الحديث.

إن من أهم ما جاء به هذا القانون هو الهيكلة الجديدة التي تخص الإيرادات والنفقات خاصة، والتي تدخل في الوصول إلى تحسين نظام التقديرات وبالتالي التحكم في ميزانية الدولة عامة بشكل أكثر رشادة وحكامة .

وتعتبر نفقات الاستثمار العمومي تحت المسؤولية المالية للدولة والتي يدخل إنجازها في تجسيد السياسات العمومية المحددة مسبقاً من طرف الحكومة لأجل تحقيق أهداف المصلحة العامة . ومن أجل نجاح تنفيذ هذه النفقات تحتاج العملية إلى وجود وثائق تسيير ميزانياتي تعتبر ضرورية لتنفيذ الاعتمادات المالية المتعلقة بتغطية نفقات الاستثمار .

إن التحكم في إعداد وثائق التسيير الميزانياتي لنفقات الاستثمار العمومي يمكن أن يؤثر بشكل ايجابي على ترشيد نفقات الدولة مما يساهم في أن تكون النتائج الإجمالية للمالية العامة متطابقة مع التنبؤات الأولية خاصة ما تعلق بالتحكم في الغلاف المالي الموجه لهذه العمليات .

#### الإشكالية:

إن تعدد الوثائق وتشعيبها أحياناً خاصة مع السنوات الأولى لتطبيق الإصلاح الميزانياتي واختلاف المسؤوليات والأدوار في مختلف المستويات كوجود مسؤول محفظة البرنامج ومسؤول البرنامج ومسؤول الوظيفة المالية وتنفيذ ما هو مطلوب منهم والوصول إلى بلورة مستخرج وثائق التسيير الميزانياتي لنفقات الاستثمار والذي يبلغ مسؤول النشاط، يلزم التحكم الجيد في الاعداد والتنسيق لهذه الوثائق لما لها من

أهمية على العملية ككل. وبالتالي فعملية التحكم في إعداد هذه الوثائق والتنسيق بين مختلف المسؤولين الفاعلين يمكن أن يؤثر على ترشيد هذه النفقات والمالية العامة للدولة بشكل عام، خاصة وان تعدد الوثائق التفصيلية يزيد من حكامة الميزانية العامة، بالإضافة الى كون هذا النمط الجديد من التسيير المصاحب للإصلاح الميزانياتي فرض وجود وثائق عديدة ومتشعبه يصعب أحيانا فهمها .

حقيقة إن التحكم في إعداد هذه الوثائق بالنمط التسيير الجديد يعني وجود كفاءة في الادارة المالية للدولة، كما يعبر عن توفر بيئة ادارية منضبطة فيها تطبيق جاد للمعرفة المكتسبة والخبرات، وكل هذه المقومات تساهم في ترشيد النفقات لأنها ينجر عنها تحديد دقيق لحجم الانفاق الأمثل، وتحديد دقيق لقدر و وقت النفقة، وتوافر للمعلومات وانسياها بين مختلف الفاعلين (مسؤول محفظة البرنامج و مسؤول البرنامج و مسؤول الوظيفة المالية...الخ) بالإضافة الى وجود آليات رقابية فاعلة (مدیریات البرمجة ومتابعة الميزانية والرقابات الميزانية مثلًا) وغيرها ، فكل هذا يعبر حتما عن وجود ترشيد في نفقات الدولة .

على ضوء ما سبق يمكننا صياغة إشكالية الدراسة الرئيسية كما يلي:

ما أهمية التحكم في إعداد وثائق التسيير الميزانياتي لنفقات الاستثمار العمومي في ترشيد نفقات الدولة ؟  
وتندرج تحت هذه الإشكالية الأسئلة الفرعية التالية:

- هل توجد علاقة تأثير معنوية بين التحكم في إعداد وثائق التسيير الميزانياتي لنفقات الاستثمار التي تصدرها مصالح الوزارة المكلفة بالميزانية و ترشيد نفقات الدولة ؟

- هل توجد علاقة تأثير معنوية بين التحكم في إعداد وثائق التسيير الميزانياتي لنفقات الاستثمار التابعة لمسؤولي الأقسام العملياتية و ترشيد نفقات الدولة ؟

فرضيات الدراسة :

للاجابة على إشكالية الدراسة تم صياغة الفرضية الرئيسية التالية:  
يساهم التحكم في إعداد وثائق التسيير الميزانياتي لنفقات الاستثمار العمومي في ترشيد نفقات الدولة.  
وتندرج تحت هذه الفرضية الفرضيات الفرعية التالية:

- توجد علاقة تأثير معنوية بين التحكم في إعداد وثائق التسيير الميزانياتي لنفقات الاستثمار التي تصدرها مصالح الوزارة المكلفة بالميزانية و ترشيد نفقات الدولة .

- توجد علاقة تأثير معنوية بين التحكم في إعداد وثائق التسيير الميزانياتي لنفقات الاستثمار التابعة لمسؤولي الأقسام العملياتية و ترشيد نفقات الدولة .

أهداف الدراسة :

إن عملية تتبع الانفاق العام بطرق تسمح بوجود حكامة ورشادة أكثر تعنى في إحدى جوانبها تحديد المسؤوليات والأدوار بدقة ل مختلف الفاعلين في إعداد وتنفيذ هذا النوع من الاستثمارات وعليه فالتحكم في هذه الأدوار الجديدة لمختلف المسؤولين مهم جداً لأداء عالي المستوى، وهو ما يضمن تحسين إدارة شؤون المالية العامة للدولة بشكل عام، وتحضى متغيرات موضوع البحث والتي يراد إبرازها باهتمام جدي خاصة في الميدان التطبيقي لها كونها تتجلى في وثائق التسيير الميزانياتي لنفقات الاستثمار التي تصدرها مصالح الوزارة المكلفة بالميزانية من جهة ووثائق التسيير الميزانياتي لنفقات الاستثمار التابعة لمسؤولي الأقسام العملياتية من جهة أخرى ، ومدى مساهمة التحكم في إعدادها في ترشيد نفقات الدولة والتحكم تقنياً في إعداد الميزانية العامة. لذا فإن الأهداف الرئيسية لهذه الدراسة بشكل عام هي:

- التعرف على وثائق التسيير الميزانياتي لنفقات الاستثمار العمومي .
- معرفة مدى التحكم في إعداد هذه الوثائق وتأثير ذلك على رشادة نفقات الدولة .
- معرفة مدى إدراك أفراد عينة البحث لأهمية التحكم في إعداد هذه الوثائق في ترشيد نفقات الدولة
- تقديم حلول ووصيات بناء على نتائج الدراسة .

#### المنهج المستخدم وكذا أدوات التحليل:

من أجل التعرف على مدى مساهمة وتأثير التحكم في إعداد وثائق التسيير الميزانياتي لنفقات الاستثمار العمومي في ترشيد نفقات الدولة وكذا اختبار فرضيات الدراسة بناء على آراء العينة التي تمت عملية استجوابها تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي باعتباره يمكننا من تحليل العلاقة والمساهمة في تفسير الظاهرة المدروسة، حيث أنه زيادة على الوصف الدقيق لها فإنه يساعدنا في التعبير عنها كيفياً وكمياً، و حتى نتمكن من تحقيق هدفنا تم الاعتماد على مجموعة من الأدوات لجمع البيانات، منها الكتب العلمية، المدخلات الوطنية والدولية، القوانين والمراسيم، الوثائق والتقارير...الخ، بالإضافة إلى أدوات أخرى خاصة بجمع البيانات من مصادر أولية كالاستبيان ، المقابلة ، الملاحظة ، و الأدوات الإحصائية...الخ.

#### تقسيمات الدراسة :

تم تقسيم الدراسة إلى العناصر الرئيسية التالية :

- وثائق التسيير الميزانياتي لنفقات الاستثمار العمومي التي جاء بها الاصلاح الميزانياتي الجديد 2023 .
- ترشيد نفقات الدولة .

- الإطار الميداني للدراسة .

I- وثائق التسيير الميزانياتي لنفقات الاستثمار العمومي التي جاء بها الاصلاح الميزانياتي الجديد 2023  
نركز في هذا العنصر على وثائق التسيير الميزانياتي لنفقات الاستثمار، التي تصدرها مصالح الوزارة  
المكلفة بالميزانية، وتلك التابعة لمسؤولي الأقسام العملياتية، وكيفيات ترميز مقررات هذه الوثائق بنوعها

## 1. تعريف النفقات العامة

تعرف النفقات العامة على أنها : "تلك المبالغ المالية التي تقوم بصرفها السلطة العمومية (الحكومة والجماعات المحلية)" (محرزي، 2003 ،صفحة 56).

كما تعرف بأنها : " مبلغ نقدی يخرج من الذمة المالية للحكومة أو إحدى السلطات المكونة لها بهدف تحقيق النفع العام " (ساحل، 2020 ،صفحة 52).

وتعرف ايضاً بأنها : " كم قابل للتقويم النقدي يأمر بإنفاقه شخص من أشخاص القانون العام وذلك إشباعاً لحاجة عامة " (دراز، 1999،صفحة 381).

وعموماً يمكن القول بأن النفقات العامة هي تلك المبالغ النقدية التي تقوم الدولة أو إحدى مؤسساتها العامة بصرفها بغية تحقيق منفعة عامة.

## 2. نفقات الاستثمار العمومي في الجزائر

وفقاً لما أقره المشرع الجزائري فإن أعباء ميزانية الدولة تجمع حسب تصنيفات متعددة، وهي التصنيف حسب النشاط، التصنيف حسب الطبيعة الاقتصادية للنفقات، التصنيف حسب الوظائف الكبرى للدولة، والتصنيف حسب الهيئات الادارية المكلفة بإعداد الميزانية وتنفيذها (قانون عضوي رقم 15-18 المادة 28، 2018).

وتتضمن أعباء ميزانية الدولة حسب الطبيعة الاقتصادية، الأبواب التالية (قانون عضوي رقم 18-15 المادة 29، 2018) :

- نفقات المستخدمين .
- نفقات تسيير المصالح .
- نفقات الاستثمار .
- نفقات التحويل .
- أعباء الدين العمومي .
- نفقات العمليات المالية .

### - النفقات غير المتوقعة .

إن لنفقات الاستثمار العمومي أهمية كبيرة بالنسبة للدولة من مجموع النفقات، حيث تشمل مجموع المشاريع التي ينبغي إنجازها تحت المسؤولية المالية للدولة، و يتم دراسة طلبات تسجيل هذه البرامج وفقاً للأولويات المحددة من طرف الحكومة و الاستراتيجية القطاعية و العوائق الميزانية الكلية المحددة في كل من الإطار الميزاني المالي المتوسط المدى و إطار النفقات المتوسط المدى (مرسوم تنفيذي رقم 403-20 المادة 03، 2020).

وتنظم نفقات الاستثمار الميزانية الدولة بشكل رئيسي وفق مادتين أو صنفين بما التثبيتات العينية والتثبيتات المعنية (مرسوم تنفيذي 20-354 المادة 08، 2020)، حيث توزع هذه النفقات المصنفة حسب الطبيعة الاقتصادية للنفقات على رخص الالتزام و اعتمادات دفع وهذا حسب محفظة برامج، وبرنامج وبرنامج فرعى ، وهذا ضمن مراسم توزيع الاعتمادات .

وتتجدر الاشارة الى أن رخص الالتزام تمثل الحد الأقصى للنفقات التي يمكن الالتزام بها، أما اعتمادات الدفع فهي تمثل الحد الأقصى للنفقات الممكن الأمر بصرفها أو دفعها خلال السنة لتغطية الالتزامات الناشئة في إطار رخص الالتزام (قانون عضوي رقم 15-18 المادة 30، 2018).

هذا ويجب أن تدرج عمليات الاستثمار العمومي للدولة المعتمدة عند نهاية المناقشات الميزانية لتحضير مشروع قانون المالية في التقرير حول الأولويات والتخطيط بعنوان برنامج منفصل تم إنشاؤه أو برنامج موجود (وزارة المالية، القرار رقم 03 المؤرخ في 11 جانفي 2023، المادة 23).

### 3. وثائق التسيير الميزانياتي لنفقات الاستثمار العمومي

وفقاً لما جاء به الاصلاح الميزانياتي الجديد فإن وثائق التسيير الميزانياتي تعتبر ضرورية لتنفيذ الاعتمادات المالية المحددة في وثائق البرمجة الأولية لاعتمادات وهذا من أجل تغطية نفقات الاستثمار، كما أنه من المعلوم أن مسؤول محفظة البرامج وبنسيقه مع مسؤول البرنامج ومسؤول الوظيفة المالية يعمل على تبليغ مستخرجات وثائق التسيير الميزانياتي الالزامه لمسؤول الانشطة وهذا بالتزامن مع تبليغ مستخرجات وثائق البرمجة الأولية لاعتمادات و مناصب الشغل، ويمكن التمييز بين وثائق التسيير الميزانياتي لنفقات الاستثمار كالآتي (وزارة المالية، المنشور رقم 1564 المؤرخ في 06 مارس 2023):

#### 1.3 وثائق التسيير الميزانياتي لنفقات الاستثمار، التي تصدرها مصالح الوزارة المكلفة بالميزانية

توجد ستة (06) انواع من المقررات، وهي:

أ- مقرر تسجيل عمليات الاستثمار العمومي (DI) : ويتضمن تسجيل العمليات الجديدة والتي اعتمدت بموجب قانون المالية للسنة، والتي وردت طبعاً في التقرير حول الأولويات والتخطيط، حسب البرامج

والبرامج الفرعية، برخص التزام واعتمادات دفع. و يتضمن هذا المقرر رقمين، تحليلي و آخر ثابت، و مرفق بجدولين، الأول ملخص حسب البرامج و البرامج الفرعية و الثاني مفصل حسب العمليات مع تحديد خصائصها كالوحدة، والمحظى المادي، والموقع...الخ.

ب- مقرر إعادة تقييم عمليات الاستثمار العمومي (DR) : يتعلق هذا المقرر بإعادة تقييم البرنامج الجاري إنجازه وهذا للعمليات المعتمدة بموجب قانون المالية للسنة حسب البرامج والبرامج الفرعية، برخصة التزام. و يتضمن هذا المقرر رقما تحليليا، و مرفق بجدولين، الأول ملخص لـبلغ إعادة التقييم حسب البرامج والبرامج الفرعية والثاني يبين بالتفصيل العمليات موضوع إعادة التقييم مع تحديد رقم تفريذ العمليات إذا اقتضى الأمر.

ت- مقرر إلحاقي اعتمادات الدفع لعمليات الاستثمار العمومي (DC) : هذا المقرر يخص عمليات البرنامج الجاري إنجازه للعمليات المعتمدة بموجب قانون المالية للسنة حسب البرامج والبرامج الفرعية، باعتمادات دفع. و يتضمن هذا المقرر كغيره رقما تحليليا، و مرفق بجدولين، الأول عبارة عن ملخص لـبلغ اعتمادات الدفع حسب البرامج والبرامج الفرعية والثاني يوضح العمليات المعنية مع تحديد رقم تفريذها إذا اقتضى الأمر.

ث- مقرر إعادة الهيكلة أو التعديل (DM) : يختص هذا المقرر بالعمليات موضوع التعديلات دون أثر مالي، كتغيير العنوان، أو تغيير الموقع، أو إعادة الهيكلة، أو تغيير المحظى المادي...الخ، و يتضمن هذا المقرر رقما تحليليا، و جدولان واحدا مرفقا تفصيلا فيه العمليات حسب البرامج والبرامج الفرعية والخصائص موضوع التعديل.

ج- مقرر التحويل (DT) : يتعلق هذا المقرر بتحويل تسيير العمليات من أمر بالصرف إلى أمر بالصرف آخر، و يتضمن هذا المقرر رقما تحليليا، و مرفق بجدولين، الأول يختص بالعمليات التي ستتحول حسب البرامج والبرامج الفرعية والثاني فيه تفصيل للعمليات المحولة لفائدة الأمر بالصرف الجديد حسب البرامج والبرامج الفرعية، كما يحمل رقما ثابتا.

ح- مقرر الإلغاء (DA) : الهدف من هذا المقرر هو إلغاء عمليات أو مقررات تم تبليغها سابقا لفائدة محافظ البرنامج.

2.3 وثائق التسيير الميزانياتي لنفقات الاستثمار، التابعة لمسؤولي الأقسام العملياتية  
يتعلق الامر هنا خصوصا بمقرر التفريذ المعد والموقع من طرف مسؤول النشاط أو النشاط الفرعي عند الاقتضاء . ويؤخذ بمقرر التفريذ بناء على :

أ- ملف النضج : والذي يكون محتواه (وزارة المالية، القرار رقم 03 المؤرخ في 11 جانفي 2023، المادة 22):

- عرض للأثر التقني الاقتصادي للعملية ، ويحتوي على:

- وصف العملية .
- الاهداف .
- السياق القطاعي والاقتصادي الكلي.
- مبررات العملية .
- الاثر الاجتماعي والبيئي .
- المردودية الاقتصادية للمشروع التي تمكن من تقييم نتائج المشروع .
- تحليل مالي يبين التكاليف، والأعباء، وامكانيات التمويل المختلفة .
- رزنامة التنفيذ والمتابعة وتقييم التنفيذ مع تحديد المخاطر والصعوبات .

- مشروع تمهيدي للتنفيذ ، ويحتوي على:

- التقرير التلخيصي .
- التقدير المالي النهائي الناجم عن الدراسات التقنية للمشروع التمهيدي التفصيلي .
- التقدير المالي الاجمالي لمشروع الاستثمار العمومي للدولة بما في ذلك تكاليف الاقتناء أو التعويض، وكذا الاستغلال والصيانة والترميم .

ب- ملف الصفة العمومية : والذي يتضمن (وزارة المالية، القرار رقم 03 المؤرخ في 11 جانفي 2023، المادة 28) :

- النتائج المرتبطة عن إجراء إبرام الصفة العمومية .
- الوثائق التعاقدية و غير التعاقدية المنصوص عليها في التشريع والتنظيم المتعلقان لاسيما بالصفقات العمومية .

3.3 ترميز مقررات وثائق التسيير الميزانياتي لنفقات الاستثمار، التي تصدرها مصالح الوزارة المكلفة بالميزانية

يسند ترميز المقررات بصفة عامة الى منح (وزارة المالية، المنشور رقم 1564 المؤرخ في 06 مارس 2023):

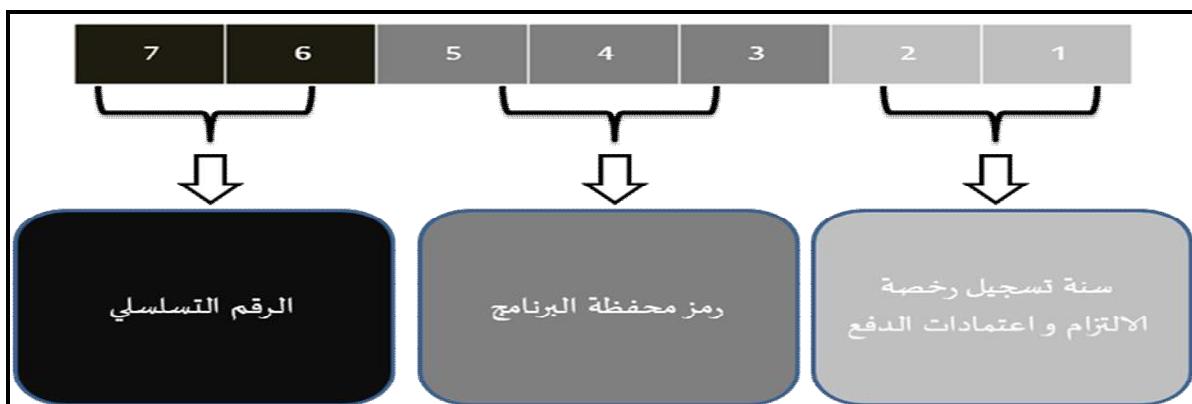
- رقم ثابت.

- رقم تحليلي.

أ- بالنسبة للرقم الثابت: يمنح مقررات تسجيل العمليات الاستثمارية فقط وهو يتكون من سبعة أرقام،  
موضحة في الشكل التالي:

الشكل رقم (01): كيفية منح رقم ثابت لمقررات تسجيل العمليات الاستثمارية على مستوى

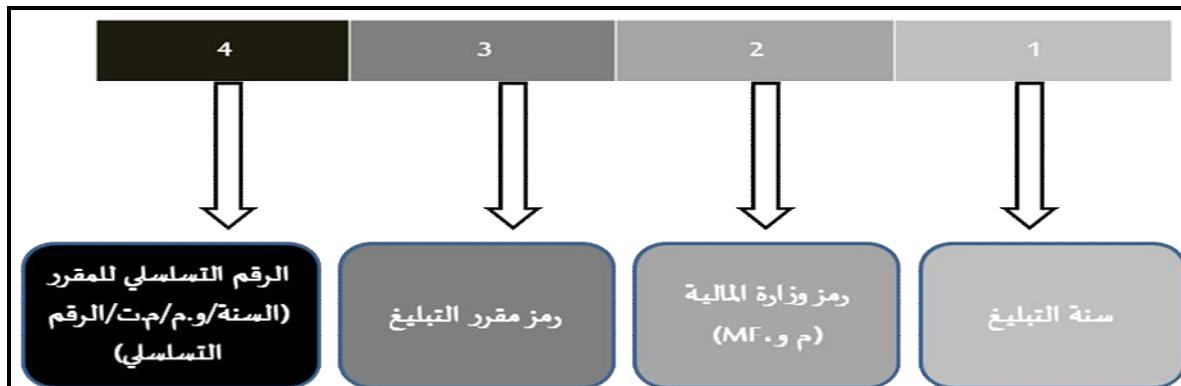
#### مصالح الوزارة المكلفة بالميزانية



المصدر: من إعداد الباحثان بناءً على المنشور رقم 1564 المؤرخ في 06 مارس 2023 يوضح  
كيفيات إعداد وثائق التسيير الميزانياتي لنفقات الاستثمار.

ب- بالنسبة للرقم التحليلي: هو رقم لمتابعة المقررات مخصص لوزارة المالية. و مضمونه موضح في الشكل التالي:

الشكل رقم (02): كيفية منح رقم تحليلي لمقررات تسجيل العمليات الاستثمارية على مستوى  
مصالح الوزارة المكلفة بالميزانية

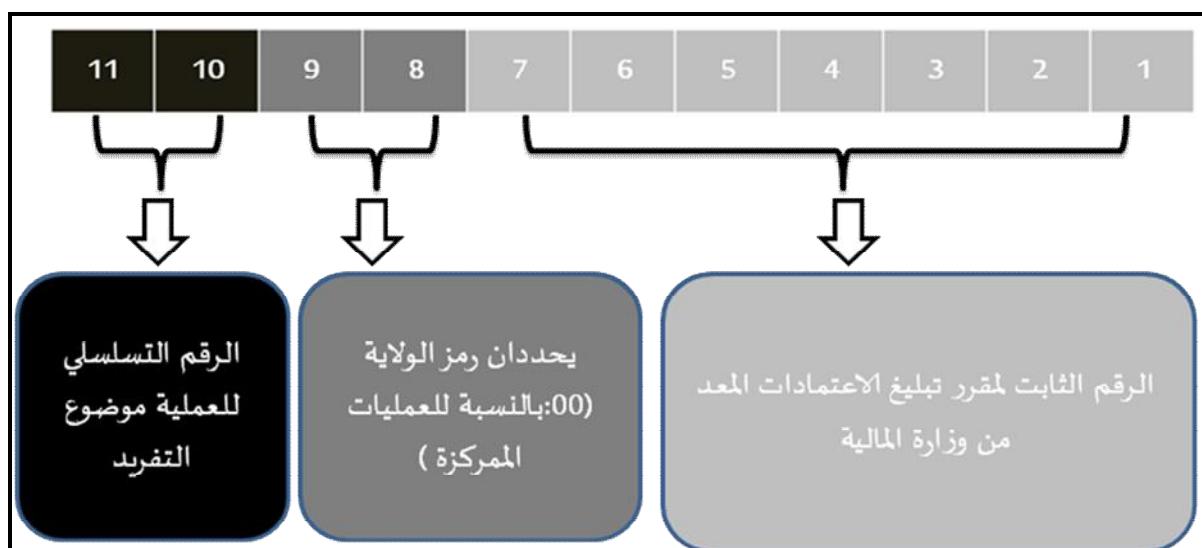


المصدر: من إعداد الباحثان بناءً على المنشور رقم 1564 المؤرخ في 06 مارس 2023 يوضح  
كيفيات إعداد وثائق التسيير الميزانياتي لنفقات الاستثمار.

4.3 ترميز مقررات وثائق التسيير الميزانياتي لنفقات الاستثمار، التابعة لمسؤولي الأقسام العملياتية  
عملية ترميز المقررات هنا تتضمن (وزارة المالية، المنشور رقم 1564 المؤرخ في 06 مارس 2023) :

أ- الرقم الثابت لعملية التفريذ : وهو الذي يعاد فيه كتابة الرقم الثابت لمقرر التبليغ و يضاف له رمز الولاية والرقم التسلسلي للعملية المسجلة، ويكون من احدى عشر (11) رقما موضحة في الشكل التالي:  
الشكل رقم (03): كيفية منح رقم ثابت لمقررات تسجيل العمليات الاستثمارية لدى مسؤولي

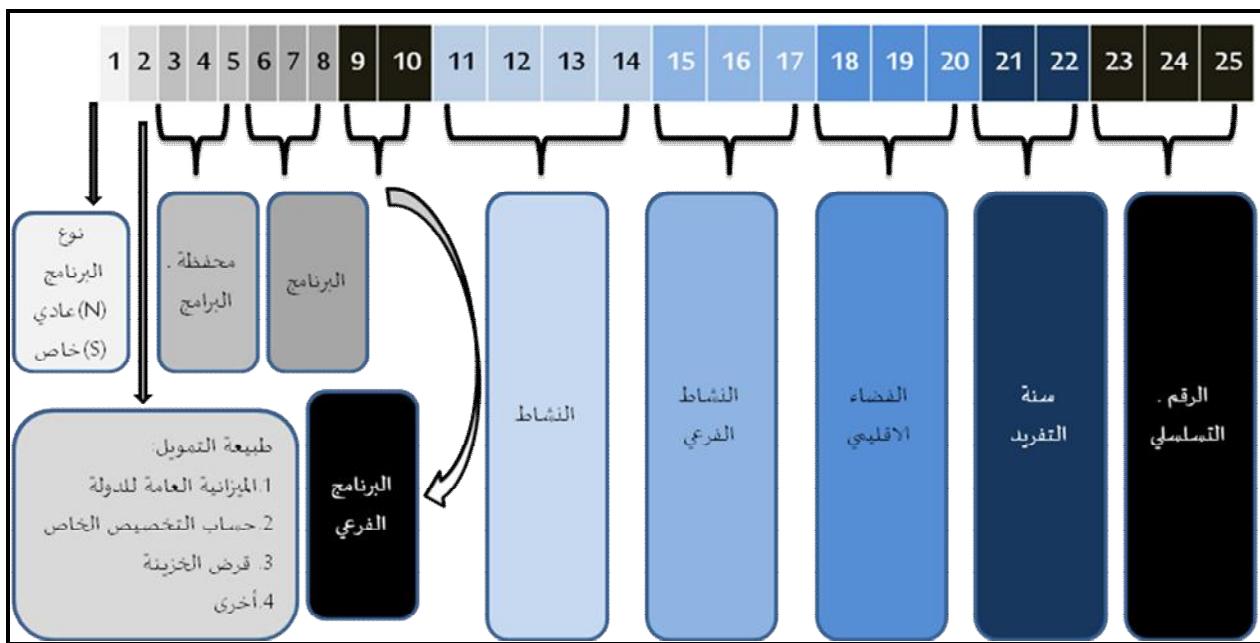
#### الأقسام العملياتية



المصدر: من إعداد الباحثان بناء على المنشور رقم 1564 المؤرخ في 06 مارس 2023 يوضح  
كيفيات إعداد وثائق التسيير الميزانياتي لنفقات الاستثمار.

ب-الرقم التحليلي للعملية : وهذا الرقم يتواافق مع الرقم التسلسلي للمقرر وسنة تفريذ العملية  
بالإضافة الى السلطة التي اعدت المقرر، ويكون من خمسة و عشرون (25) حرفا و رقما موضحة في  
الشكل التالي :

الشكل رقم (04): كيفية منح رقم تحليلي لمقررات تسجيل العمليات الاستثمارية لدى مسؤولي  
الأقسام العملياتية



المصدر: من إعداد الباحثان بناءً على المنشور رقم 1564 المؤرخ في 06 مارس 2023 يوضح كيفيات إعداد وثائق التسيير الميزانياتي لنفقات الاستثمار.

## II - ترشيد نفقات الدولة

نحاول هنا إبراز العناصر الأولية التي تلزم لعملية ترشيد النفقات العامة للدولة ثم تبيان المتطلبات الالزامية لعملية تحقيق أهداف الرشادة

### 1. تعريف ترشيد النفقات العامة للدولة

نظراً لتزايد نفقات الدولة فقد أصبح هناك اهتمام كبير بعملية ترشيد النفقات، لذا أوجدت عديد التعريف بشأنها، نذكر منها :

يعرف ترشيد النفقات العامة على أنه : "استخدام وتخصيص موارد الدولة بالكفاءة والفعالية التي تؤدي إلى تؤدي إلى تعظيم نفع ورفاهية المجتمع" (خناطة و خلفة، 2020).

كما يعرف بأنه : "العمل على زيادة فاعلية النفقات بالقدر الذي يمكن معه زيادة قدرة الاقتصاد القومي على تمويل مواجهة التزاماته الداخلية و الخارجية، مع القضاء على مصادر التبذير و الاسراف إلى أدنى حد ممكن" (حسين عوض الله، 1998، صفحة 65).

ويعرف أيضاً بأنه : "التزام الفعالية في تخصيص الموارد والكافئات في استخدامها بما يعظم رفاهية المجتمع" (بن موسى و عيسى، 2016).

وعموما يمكن القول بأن ترشيد النفقات العامة هو السعي نحو إدارة و التصرف في هذه النفقات بأسلوب عقلاني و فعال، بما يضمن الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة و تحقيق أقصى قدر من المنافع الممكنة.

## 2. عناصر ترشيد النفقات العامة للدولة

تحتاج عملية ترشيد النفقات العامة للدولة إلى توفر مجموعة من العناصر والركائز التي تستند عليها، نذكر منها (فرج، 2011-2012، صفحة 90-91) :

أ- التحديد الدقيق لحجم الإنفاق العام الأمثل : وهنا توجد عديد الاعتبارات الضرورية لتحديد الحجم الأمثل للإنفاق العام، كالنظام الاجتماعي والاقتصادي القائم بالإضافة إلى الظروف التي يمر بها المجتمع، وعموما يتم التحديد الدقيق لذلك من خلال تضييق المجال بين السقف الأعلى والحد الأدنى للإنفاق .

ب- توجيه النفقات العامة نحو النفع العام: ويعني هنا أن تكون النفقة العامة موجهة نحو إشباع حاجات عامة وليس لتحقيق صالح خاصة ببعض الأفراد أو بعض الفئات التي تتمتع بنفوذ خاص .

ت- إتباع مبدأ الأولوية: احترام هذا المبدأ ضروري لحفظ المال العام وتعظيم منافعه، فالاهتمام بالمشروعات الأقل أهمية يحرم مجالات ومشروعات أخرى أكثر أهمية، وهو ما يؤدي إلى تشويه الاقتصاد الوطني.

ث- الحرص على ضمان الجودة والرفع من المردودية: يجب أن تكون المردودية الاقتصادية والاجتماعية للنفقة العامة جيدة وتعكس قيمة الأموال التي صرفتها الدولة، وهذا ما يجنب الدولة نفقات اضافية في الحالة العكسية .

ج- التحديد الدقيق لوقت ومقدار النفقة: وهنا يجب أن تكون النفقة في حدود تكلفة العملية بالإضافة إلى ضبط الفترة الزمنية الازمة لعملية تنفيذ النفقة، وهو ما يوفر مستقبلاً الجهد والوقت لتحقيق مكتسبات أخرى جديدة .

ح- توافر المعلومات المالية: وهنا يجب أن تتوفر جميع المعلومات الالزمة عن الموارد المالية المتوقعة، وكذا أوجه صرف النفقات المختلفة ، مما يسمح بمراقبة حركة الإيرادات والنفقات مستقبلاً .

خ- توفر آليات رقابية فعالة: توفر أنظمة رقابية فعالة يضمن تطابق عملية التنفيذ مع ما تم التخطيط والتحضير له مسبقاً، كما يساهم في ضمان التتابع المستمر والمراجعة الدائمة للنفقات المعنية .

## 3. متطلبات ترشيد النفقات العامة للدولة

تحتاج عملية الترشيد لتحقيق أهدافها على أتم وجه إلى وجود مجموعة من المتطلبات التي تعتبر كمقومات رئيسية لنجاح العملية، نذكر منها (دanan، 2015-2016، صفحة 138) :

أ- كفاءة الإدارة المالية للدولة: وهي من العوامل الأساسية لنجاح ترشيد الإنفاق العام ، لكون هذا الجهاز مكلف بعملية التحضير، الإعداد و التنفيذ، وكلما كان هذا الجهاز متمكن من أداءه بشكل فعال انعكس ذلك على عملية الترشيد .

ب- توفر بيئة ملائمة: يجب توفر بيئة إدارية منضبطة تعمل فيها مختلف الهيئات والوحدات العمومية، كما يجب أن تكون هناك إدارة جيدة لموارد الدولة وتتوفر الشفافية في تدفق المعلومات و وصولها للجميع، بالإضافة إلى وجود رقابة ومساءلة عليها .

ت- فسح المجال للقطاع الخاص: وهذا من أجل تخفيف العبء على الميزانية العامة للدولة والتحكم في الإنفاق وترشيدـه.

ثـ- التطبيق الجاد للمعرفة العلمية المكتسبة: ضرورة تقدير الخبرات، و تطبيق كل ما يتم التوصل إليه عن طريق الخبرة من أجل عملية الترشيد (فرج، 2011-2012، صفحة 93).

حقيقة إن عمل الدولة على ترشيد النفقات أولوية حتمية لتحقيق أعظم المنافع للمجتمع ويساهم في ذلك وجود الإرادة السياسية القوية التي تضمن عديد الأمور المهمة لذلك كالتصنيص الأمثل للموارد، وتحسين الكفاءة، والعمل على تقليل الهدر المالي وغيرها، وهذا كله يساهم في تحقيق التوازن للوضعية المالية للدولة مما يسهم في فتح فرص جديدة لاكتساب المنافع العامة خاصة مع توفر الجهد و الوقت الناجم عن توفر خبرات بشرية تحكمت ونجحت في التسيير الاداري بصفة خاصة.

### III- الإطار الميداني للدراسة

في هذا الجزء سيتم العمل على معرفة مدى مساهمة وتأثير التحكم في إعداد وثائق التسيير الميزانياتي لنفقات الاستثمار العمومي في ترشيد نفقات الدولة وهذا من خلال استعانتنا بدراسة ميدانية تمثلت في الاستبيان وكذا المقابلة الموجهة نحو فئة من العاملين بمديرية البرمجة ومتابعة الميزانية لولاية المسيلة بالإضافة إلى العاملين بالرقابة الميزانية بنفس الولاية.

#### 1. مجتمع الدراسة

مجتمع الدراسة ضم عينة من مديرية البرمجة ومتابعة الميزانية لولاية المسيلة و الرقابة الميزانية لولاية المسيلة، وتم توجيه الاستبيان لأغلبية العاملين بالهيئتين.

وتم الاستناد الى هذه الفئة لكون مصالح مديريات البرمجة ومتابعة الميزانية على مستوى الولايات تلعب دورا مهما في سيرورة هذا النوع من النفقات خاصة على مستوى الانشطة غير المركزة باعتبارها مكلفة بمرافقه العملية وكذا مراقبة مدى سلامه الاجراءات القانونية المتبعه في هذا الشأن ومنحها الرأي بالموافقة الذي يخص عمليات الاستثمار العمومي المملوكة على عاتق الميزانية العامة للدولة، بالإضافة الى

اطلاعها و درايتها بمهام المصالح المكلفة بالتخطيط على مستوى الأنشطة المركزية، كما نجد دور المراقبة والمراقبة الذي تقوم به مصالح الرقابة الميزانية لهذا النوع من العمليات.

وتجدر الاشارة أن كلتا الهيئتين تحت وصاية المديرية الجهوية للميزانية بسطيف، والتي بدورها تعتبر من المصالح الخارجية للمديرية العامة للميزانية بالجزائر.

## 2. الأدوات والأساليب للدراسة الميدانية

### 1.2 بناء أداة الدراسة

كما أشرنا سابقا وبناء على الدور الهام لكلا الهيئتين في مسيرة الاصلاحات الجديدة لمالية الدولة، وكون مساهمتهم في مراقبة ورقابة حتى في إعداد وثائق التسيير الميزانياتي لنفقات الاستثمار العمومي ، ومن خلال الاطلاع والدراسة بما يجب أن يكون خاصة عند إعداد نفقات الاستثمار العمومي ومن خلال العمل الميداني المباشر الذين يقومون به والمندرج في صلب هذه العملية، و امكانية قدرتهم على التوقع بمدى مساعدة وتأثير التحكم في إعداد وثائق التسيير الميزانياتي لنفقات الاستثمار العمومي في ترشيد نفقات الدولة تم تصميم وبناء استبيان وتوزيعه على العاملين في الهيئتين، حيث تم توزيع 50 استماراة واسترجعت 43 استماراة صالحة ويمكن تحليلها.

حيث ضمت أداة الدراسة الأجزاء الآتية:

أ- الجزء الأول : ويختص المعلومات الشخصية، وتم فيما تبيان : الجنس، السن، المستوى التعليمي، عدد سنوات الخبرة.

ب- الجزء الثاني : وفيه محورين:

• محور أول: وهو التحكم في إعداد وثائق التسيير الميزانياتي لنفقات الاستثمار العمومي، واحتوى مقياس هذا المتغير على (17) عبارة، وتم عملها لمعرفة أهمية و واقع التحكم في إعداد وثائق التسيير الميزانياتي لنفقات الاستثمار العمومي (وثائق التسيير الميزانياتي لنفقات الاستثمار، التي تصدرها مصالح الوزارة المكلفة بالميزانية: 10 عبارات، وثائق التسيير الميزانياتي لنفقات الاستثمار، التابعة لمسؤولي الأقسام العملياتية: 07 عبارات).

• محور ثاني: وهو ترشيد نفقات الدولة، وضم مقياس هذا المتغير (11) عبارة، وتم عملها لمعرفة مدى تأثير التحكم في إعداد وثائق التسيير الميزانياتي لنفقات الاستثمار العمومي على ترشيد نفقات الدولة.

وقد صمم هذا الاستبيان بالشكل المغلق من أجل تحديد الاستجابات المحتملة لكل سؤال، و تم التوزيع وفقا لمقاييس ليكارت "Likert" الخماسي كالتالي:

(5) موافق بشدة، (4) موافق، (3) محайд، (2) غير موافق ، (1) غير موافق بشدة.

## 2.2 الأسلوب الإحصائي للدراسة

لمعالجة بيانات الدراسة التي تم توفيرها وبغية تحقيق أهداف دراستنا، تم استغلال بعض المؤشرات الإحصائية الموجودة في البرنامج الإحصائي للعلوم الاجتماعية SPSS الاصدار (23)، وهي:

- التكرارات وكذا النسب المئوية، بغرض وصف مفردات مجتمع الدراسة.
- المتوسطات الحسابية بالإضافة إلى الانحرافات المعيارية.
- معامل الارتباط ألفا كرونباخ Alpha Chronbach، للتأكد من ثبات استبانة الدراسة.
- معامل الارتباط بيرسون R ، ومعامل التحديد  $R^2$  ، بغرض تحديد نوع العلاقة وكذا قوتها بين المتغيرين، هذا بالإضافة إلى إظهار نسبة من تباين المتغير التابع والتي يتم تفسيرها انطلاقاً من التباين في قيم المتغير المستقل.
- اختبار T لمتوسط عينة واحدة One Simple T-Test، بغرض ايضاح وجود اختلاف معنوي للمتوسط الحسابي للعينة عن قيمة ثابتة (القيمة المعيارية = 3).

## 3.2 ثبات أداة الدراسة

لهدف قياس مدى ثبات الاستبانة، تم الاستعانة بمعامل الارتباط الفا كرونباخ (Alpha Chronbach)، وهذا لمعرفة مدى ارتباط كل فقرة بفقرات المحور المنتسبة إليه، وذلك باستغلال عينة استطلاعية، والجدول التالي يبرز نتائج قياس صدق وكذا ثبات فقرات الاستبيان :

**الجدول رقم (01) : نتائج اختبار ثبات الاستبيان**

النسبة المئوية	معامل الثبات Alpha Chronbach	عدد العبارات	متغيرات الدراسة	المحور
%80.40	0.804	17	التحكم في إعداد وثائق التسيير الميزانياتي لنفقات الاستثمار العمومي	01
%85.10	0.851	11	ترشيد نفقات الدولة	02
%86.90	0.869	28		الاتجاه العام لأداة الدراسة

المصدر : مخرجات من البرنامج spss إستناداً إلى إجابات مفردات العينة

من خلال الجدول السابق يتبيّن أن معامل الثبات مرتفع، فقيمة معامل الارتباط ألفا كرونباخ تظهر عالية و هي بين (0.804) و (0.851)، ويتبّين أيضاً أن معامل الثبات الكلي مرتفع (0.869)، وهو ما

يعني أن الاستبيان على درجة جيدة من الثبات لكل محور، وهو ما يمكنه من أن يكون أداة قياس مناسبة يتم تطبيقها بثقة.

وتجدر الاشارة الى أنه قد تم التأكيد المسبق من الصدق الظاهري للاستبيان بعرضه على مجموعة من المحكمين (اساتذة).

#### 4.2 اختبار طبيعة التوزيع

باستخدام Kolmogorov smirnov تم التأكيد من أن بيانات الدراسة تتبع التوزيع الطبيعي، حيث كانت قيم sig لـ Kolmogorov smirnov أكبر من مستوى الدلالة 5%， وهو ما يتيح لنا تحليل الاستبيان باستعمال الاختبارات المعلمية.

#### 3. الوصف الديموغرافي لعينة الدراسة

كل النتائج المتعلقة بالوصف الديموغرافي لعينة الدراسة تم تبسيطها كما يلي :

##### 1.3 تصنیف أفراد العينة على أساس الجنس

يوضح الجدول رقم (02) نتائج توزيع العينة وفقا للجنس

##### الجدول رقم (02) : توزيع أفراد العينة على أساس الجنس

النسبة المئوية	التكارات	البيانات
الجنس		
% 51.16	22	ذكر
% 48.84	21	أنثى
% 100	43	المجموع

المصدر : مخرجات من البرنامج spss إستنادا إلى إجابات مفردات العينة

يتضح من الجدول السابق أن التحليل الاحصائي الوصفي لهذه المفردات يعطي تفوق ليس بالكبير لعدد المستجيبين الذكور مقارنة بالمستجوبات الإناث، حيث كان عدد الأفراد الذكور 22 بنسبة 51.16%， أما عدد الإناث فقد كان 21 بنسبة 48.84% وهذا لعينة الدراسة، وهو ما يبرز التركيبة البشرية لعاملي البيئتين .

##### 2.3 تصنیف أفراد العينة على أساس السن

يوضح الجدول رقم (03) نتائج توزيع العينة وفقا للسن

##### الجدول رقم (03) : توزيع أفراد العينة على أساس السن

النسبة المئوية	التكارات	البيانات
----------------	----------	----------

		السن
% 04.65	02	من 25 إلى 34 سنة
% 51.16	22	من 35 إلى 44 سنة
% 34.89	15	من 45 إلى 54 سنة
% 09.30	04	أكثر من 55 سنة
% 100	43	المجموع

المصدر : مخرجات من البرنامج spss إستنادا إلى إجابات مفردات العينة

من الجدول السابق يتضح أن أكبر نسبة من فئة المستجوبين هي (51.16%) و تتبع بالفئة العمرية من (44-35) ، ثم الفئة العمرية من (34-45) بنسبة (34.89%)، تلتها الفئة العمرية الأكبر من 55 سنة بنسبة (09.30%) و تعبر عن نسبة قليلة، بينما اضعف نسبة هي (04.65%) للفئة العمرية من (34-25)، وبشكل عام يمكن القول واستنادا إلى هذه المعطيات أن النسبة الغالبة العاملة بالهيئة من الأفراد تتراوح اعمارها من (44-35).

### 3.3 تصنیف أفراد العينة على أساس المستوى التعليمي

يوضح الجدول رقم (04) نتائج توزيع العينة وفقاً للمستوى التعليمي

الجدول رقم (04) : توزيع أفراد العينة على أساس المستوى التعليمي

النسبة المئوية	التكارات	البيانات المستوى التعليمي
% 00.00	00	ابتدائي
% 00.00	00	متوسط
% 09.30	04	ثانوي
% 90.70	39	جامعي
% 100	43	المجموع

المصدر : مخرجات من البرنامج spss إستنادا إلى إجابات مفردات العينة

من الجدول السابق يتضح أن فئة الأفراد المستجوبين الغالبة هي التي تحوز مستوى جامعي، وقد بلغت نسبتها (90.70%)، تلتها فئة الأفراد المستجوبين التي تحوز مستوى ثانوي بنسبة (09.30%) وهي نسبة ضعيفة، في حين ينعدم عدد الأفراد المستجوبين الذين يحوزون مستوى ابتدائي و كذا متوسط، وتبرز هذه المعطيات المستوى الأكاديمي المكتسب الذي يتمتع به أفراد عينة الدراسة المستجوبين .

### 4.3 تصنیف أفراد العينة على أساس عدد سنوات الخبرة

يوضح الجدول رقم (05) نتائج توزيع العينة وفقاً لسنوات الخبرة

الجدول رقم (05) : توزيع أفراد العينة على أساس عدد سنوات الخبرة

النسبة المئوية	التكارات	البيانات	عدد سنوات الخبرة
			أقل من 07 سنوات
% 25.58	11		من 08 إلى 14 سنة
% 27.91	12		من 15 إلى 21 سنة
% 23.25	10		من 22 إلى 28 سنة
% 16.28	07		أكثر من 28 سنة
% 6.98	03		
% 100	43		المجموع

المصدر : مخرجات من البرنامج spss استنادا إلى إجابات مفردات العينة

من الجدول السابق يتضح أن فئة الأفراد المستجوبين الذين يحوزون خبرة مدتها من (08 إلى 14 سنة) هي الفئة المتفوقة و بلغت نسبتها (27.91 %) ، تلتها فئة الأفراد المستجوبين الحائزين خبرة مدتها أقل من 07 سنوات بنسبة هي (25.58 %) ، ثم فئة الأفراد المستجوبين الذين يحوزون خبرة مدتها من (15 إلى 21 سنة) بنسبة (23.25 %) ، ثم يلي كل ذلك فئتي الأفراد الحائزين خبرة من (22 إلى 28 سنة) و (الأكثر من 28 سنة) بنسبة (16.28 %) و (06.98 %) على التوالي، وتوضح هذه المعطيات عموماً أن هناك توازن وتقاب في عدد سنوات الخبرة باستثناء أصحاب الخبرة الأكثر من 28 سنة .

#### 4. تفسير وتحليل إجابات عينة الدراسة بخصوص فقرات المحور الأول

ضم هذا المحور (17) عبارة، وقد أعدت بهدف معرفة أراء أفراد عينة الدراسة حول واقع و أهمية التحكم في إعداد وثائق التسيير الميزانياتي لنفقات الاستثمار العمومي (وثائق التسيير الميزانياتي لنفقات الاستثمار التي تصدرها مصالح الوزارة المكلفة بالميزانية: 10 عبارات، وثائق التسيير الميزانياتي لنفقات الاستثمار، التابعة لمسؤولي الأقسام العملياتية: 07 عبارات)، وهذا باستخدام المعاملات أو المؤشرات الإحصائية اللازمة، وذلك لكل نوع من الوثائق، كما يلي:

##### 1.4 وثائق التسيير الميزانياتي لنفقات الاستثمار التي تصدرها مصالح الوزارة المكلفة بالميزانية

تحتوي هذا النوع من الوثائق كما بينا سابقا على 10 عبارات (فقرات) وقد تم إعدادها بهدف معرفة أراء أفراد عينة الدراسة حول واقع وأهمية التحكم في إعداد هذه الوثائق .

و الجدول التالي يوضح لنا المتوسط الحسابي، و الانحراف المعياري، بالإضافة لقيمة  $\sigma$ ، وكذا مستوى الدلالة المحسوب لعبارات (فقرات) وثائق التسيير الميزانياتي لنفقات الاستثمار التي تصدرها مصالح الوزارة المكلفة بالميزانية من المحور الأول، وهذا من أجل معرفة درجة الاستجابة لأفراد عينة الدراسة نحو عبارات هذه الوثائق، حيث نجد النتائج الآتية:

**الجدول رقم (06) : الاستجابات لأفراد عينة الدراسة نحو واقع وأهمية التحكم في إعداد وثائق التسيير الميزانيات لنفقات الاستثمار التي تصدرها مصالح الوزارة المكلفة بالميزانية .**

مستوى الدلالة	قيمة T	المؤشرات الاحصائية (القيمة المعيارية=3)			العبارات	الرقم
		الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	N		
0.000	4.365	1.123	3.12	43	يتم تدوين العمليات الجديدة من خلال مقرر تسجيل عمليات الاستثمار العمومي (DI) وفقاً للتقرير حول الأولويات والتخطيط	01
0.001	2.615	0.889	4.48	43	يساهم التحكم في إعداد مقرر تسجيل عمليات الاستثمار العمومي (DI) في ضمان البداية السليمة لكل عملية .	02
0.000	4.127	1.235	3.71	43	دوماً يضمن مقرر التنفيذ للعمليات الجديدة وجود الترميز السليم، رخص الالتزام واعتمادات الدفع، وكذا خصائص العملية (محفظة البرنامج، البرنامج، البرنامج الفرعى، المحتوى المادى، الموقع ... الخ)	03
0.003	3.039	1.011	4.83	43	اللجوء مرة واحدة إلى استعمال مقرر إعادة تقييم عمليات الاستثمار العمومي (DR) والتحكم في إعداده يضمن تصحيح رخصة الالتزام بشكل ثباتي .	04
0.001	-5.841	0.957	2.76	43	يساهم التحكم في إعداد مقرر إلزام اعتمادات الدفع لعمليات الاستثمار العمومي (DC) في ضمان تمويل العمليات الجارى انجازها بشكل كاف .	05
0.000	3.209	0.962	4.23	43	يساهم التحكم في إعداد مقرر إعادة البيكالة أو التعديل (DM) في ضمان تعديل وتصويب عمليات الاستثمار العمومي باستثناء الأثر المالي .	06
0.000	-0.532	1.332	2.81	43	يضمن التحكم في إعداد مقرر التحويل (DT) إستمرار تنفيذ عمليات الاستثمار العمومي حتى يتغير الأمر بالصرف .	07
0.000	7.988	0.886	3.15	43	يجنب التحكم في إعداد مقرر الإلغاء (DA) بقاء تسجيل عمليات استثمار عمومي دون جدوى .	08
0.000	4.665	1.314	3.59	43	عملية الترميز لمختلف العمليات تتم بشكل صحيح وتساهم في عملية التنزيل والتقييد السليم .	09
0.005	5.819	0.893	3.22	43	إعداد مختلف المقررات يتم بشكل سلس وفي الوقت المحدد بين مختلف البيانات الادارية المعنية .	10
0.000	4.212	0.896	3.590	43	مجموع وثائق التسيير الميزانيات لنفقات الاستثمار التي تصدرها مصالح الوزارة المكلفة بالميزانية	

**المصدر : مخرجات من البرنامج spss إستناداً إلى إجابات مفردات العينة**

يتبيّن من الجدول السابق أنّ أفراد العينة المدروسة يواافقون على ما جاء حول واقع وأهمية التحكم في إعداد وثائق التسيير الميزانيات لنفقات الاستثمار التي تصدرها مصالح الوزارة المكلفة بالميزانية ، وذلك لكون قيمة المتوسط الحسابي 3.590 بانحراف معياري مقدر بـ 0.896 الذي يبيّن وجود تشتت ضعيف، مما يدلّ أو يعبر عن تمركز في الإجابات وعدم تشتتها، وقد بلغت قيمة الاختبار T المحسوبة (4.212) والقيمة الاحتمالية P-Value (Sig.)=0.000 المصاحبة لها أقل من 0.05 وهي قيمة دالة إحصائية عند مستوى دلالة ( $\alpha \leq 0.05$ )، ويمكن تفسير ذلك بأنّ واقع التحكم في إعداد وثائق التسيير الميزانيات لنفقات الاستثمار التي تصدرها مصالح الوزارة المكلفة بالميزانية يتم بشكل مقبول و صحيح، كما تظهر أهميته بالنسبة لتنفيذ نفقات الاستثمار العمومي بشكل خاص و نفقات الدولة ككل بشكل أكثر رشادة.

## 2.4 وثائق التسيير الميزانياتي لنفقات الاستثمار، التابعة لمسؤولي الأقسام العملياتية

تحتوي هذا النوع من الوثائق كما بينا سابقا على 07 عبارات (فقرات) وقد تم إعدادها بهدف معرفة آراء أفراد عينة الدراسة حول واقع وأهمية التحكم في إعداد هذه الوثائق .

و الجدول التالي يوضح لنا المتوسط الحسابي، و الانحراف المعياري، بالإضافة لقيمة T، وكذا مستوى الدلالة المحسوب لعبارات (فقرات) وثائق التسيير الميزانياتي لنفقات الاستثمار التابعة لمسؤولي الأقسام العملياتية من المحور الأول، وهذا من أجل معرفة درجة الاستجابة لأفراد عينة الدراسة نحو عبارات هذه الوثائق، حيث نجد النتائج الآتية:

**الجدول رقم (07) : الاستجابات لأفراد عينة الدراسة نحو واقع وأهمية التحكم في إعداد وثائق التسيير الميزانياتي لنفقات الاستثمار التابعة لمسؤولي الأقسام العملياتية.**

مستوى الدلالة	قيمة T	المؤشرات الاحصائية (القيمة المعيارية = 3)			N	العبارات	الرقم
		الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي				
0.002	3.265	1.140	3.49	43		مقرر التفريذ المعد والموقع من طرف مسؤول النشاط دوماً يأخذ بعين الاعتبار بملف النضج كاملاً وكذا ملف الصفة العمومية	01
0.000	-3.465	1.173	2.57	43		التحكم في إعداد هذه الوثائق يضمن تنفيذ الاعتمادات المالية المحددة في وثائق البرمجة الأولية للاعتمادات بشكل كلي	02
0.000	-0.354	1.110	2.97	43		حوار التسيير الذي يجري عادة بين مسؤولي الأنشطة و مديرية البرمجة ومتابعة الميزانية لا يستدعي جلسات عديدة لمختلف العمليات	03
0.000	4.390	0.962	3.71	43		الأغلبية من العمليات تأخذ الرأي بالطابقة من صالح مديرية البرمجة ومتابعة الميزانية وكذا صالح الرقابة الميزانية	04
0.000	5.264	0.809	4.48	43		نادراً ما توجد طلبات من مسؤولي الأنشطة تهدف إلى تعديل مقرر التسجيل (إعادة تقييم)	05
0.000	2.242	0.963	4.60	43		عملية الترميز ل مختلف العمليات في هذا المستوى يتم بشكل صحيح وتساهم في عملية التنزيل والتقييد السليم .	06
0.001	0.714	1.308	3.49	43		إعداد مختلف الوثائق في هذا المستوى يتم بشكل سلس وفي الوقت المحدد بين مختلف الهيئات الإدارية المعنية .	07
0.000	0.924	0.912	3.616	43		مجموع وثائق التسيير الميزانياتي لنفقات الاستثمار التابعة لمسؤولي الأقسام العملياتية	

**المصدر : مخرجات من البرنامج spss إستنادا إلى إجابات مفردات العينة**

يتبيّن من الجدول السابق أن أفراد العينة المدروسة يوافقون على ما جاء حول واقع وأهمية التحكم في إعداد وثائق التسيير الميزانياتي لنفقات الاستثمار التابعة لمسؤولي الأقسام العملياتية، و ذلك لكون قيمة المتوسط الحسابي 3.616 بانحراف معياري مقدر بـ 0.912 الذي يبيّن وجود تشتت ضعيف، مما يدل أو يعبر عن تمركز في الإجابات وعدم تشتتها، وقد بلغت قيمة الاختبار T المحسوبة (0.924) والقيمة الاحتمالية P-Value (Sig.)=0.000 المصاحبة لها أقل من 0.05 وهي قيمة دالة إحصائية عند مستوى

دلالة ( $\alpha \leq 0.05$ )، ويمكن تفسير ذلك بأن واقع التحكم في إعداد وثائق التسيير الميزانياتي لنفقات الاستثمار التابعة لمسؤولي الأقسام العملياتية يتم بشكل مقبول و صحيح، كما تظهر أهميته بالنسبة لضمان وكذا المساهمة في تنفيذ نفقات الاستثمار العمومي خاصة على المستوى المحلي.

## 5. تفسير وتحليل إجابات عينة الدراسة بخصوص فقرات المحور الثاني

ضم هذا المحور (11) عبارة، وقد أعدت بهدف معرفة آراء أفراد عينة الدراسة حول مدى مساهمة التحكم في إعداد وثائق التسيير الميزانياتي لنفقات الاستثمار العمومي في ترشيد نفقات الدولة، وهذا باستخدام المعاملات أو المؤشرات الإحصائية الالزام، كما يلي:

**الجدول رقم (08) : الاستجابات لأفراد العينة الدراسية نحو عبارات ترشيد نفقات الدولة .**

مستوى الدلالة	قيمة T	المؤشرات الإحصائية (القيمة المعيارية = 3)		N	العبارات	الرقم
		الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي			
0.000	8.177	1.135	3.28	43	يساهم التحكم في إعداد وثائق التسيير الميزانياتي لنفقات الاستثمار في الحصول على انتاجية أعلى بأقل قدر ممكن من الإنفاق والإسراف	01
0.004	-1.117	1.311	2.85	43	يساعد التحكم في إعداد وثائق التسيير الميزانياتي لنفقات الاستثمار في تحقيق التوازن بين النفقات العامة والموارد العامة للدولة	02
0.000	0.999	0.837	4.38	43	يساهم التحكم في إعداد وثائق التسيير الميزانياتي لنفقات الاستثمار في ضبط مقدار نفقات الدولة بدقة	03
0.000	-5.662	1.013	2.65	43	يضمن التحكم في إعداد وثائق التسيير الميزانياتي لنفقات الاستثمار في إتباع مبدأ الأولوية لإنجاز مشروعات ذات أهمية أكبر للاقتصاد الوطني على حساب المشروعات الأقل أهمية	04
0.003	1.512	0.816	4.97	43	يفيد التحكم في إعداد وثائق التسيير الميزانياتي لنفقات الاستثمار في توجيه النفقات العامة نحو تحقيق المنفعة العمومية على حساب المنفعة الخاصة	05
0.003	3.210	1.313	3.51	43	يساهم التحكم في إعداد وثائق التسيير الميزانياتي لنفقات الاستثمار في توفير الجهد والوقت لتسيير عمليات جديدة	06
0.000	5.996	1.235	3.45	43	يساهم التحكم في إعداد وثائق التسيير الميزانياتي لنفقات الاستثمار في توفر المعلومات المالية خاصة ورفع درجة الشفافية	07
0.000	0.941	1.028	3.07	43	يساعد التحكم في إعداد وثائق التسيير الميزانياتي لنفقات الاستثمار في تحديد أدوار التسيير بدقة وتعزيز المساءلة لجميع الفاعلين	08
0.002	3.246	1.220	3.37	43	يساهم التحكم في إعداد وثائق التسيير الميزانياتي لنفقات الاستثمار في تسهيل عمل الأجهزة الرقابية و تفعيل دورها	09
0.000	5.460	1.067	3.02	43	يضمن التحكم في إعداد وثائق التسيير الميزانياتي لنفقات الاستثمار في حماية الأموال العمومية .	10
0.000	6.074	1.063	3.84	43	يساهم التحكم في إعداد وثائق التسيير الميزانياتي لنفقات الاستثمار في الرفع من كفاءة الادارة المالية وتوفير البنية الملائمة لاستغلال الخبرات البشرية	11
0.002	3.654	0.988	3.490	43	مجموع ترشيد نفقات الدولة	

المصدر : مخرجات من البرنامج spss إستنادا إلى إجابات مفردات العينة

يتبيّن من الجدول السابق أنّ أفراد العينة المدروسة يوافقون على ما جاء حول مدى مساهمة التحكّم في إعداد وثائق التسيير الميزانياتي لنفقات الاستثمار العمومي في ترشيد نفقات الدولة، و ذلك لكون قيمة المتوسط الحسابي 3.490 بانحراف معياري مقدر بـ 0.988 الذي يبيّن وجود تشتت ضعيف، مما يدلّ أو يعبر عن تمرّكز في الإجابات وعدم تشتتها، وقد بلغت قيمة الاختبار T المحسوبة (3.654) والقيمة الاحتمالية P-Value (Sig.)=0.000 وهي قيمة دالة إحصائية عند مستوى دلالة ( $\alpha \leq 0.05$ )، ويمكن تفسير ذلك بأن ترشيد نفقات الدولة يمكن أن يتحقّق من خلال ما جاء في فقرات هذا المحور والتي تبرز مدى مساهمة التحكّم في إعداد وثائق التسيير الميزانياتي لنفقات الاستثمار العمومي في ترشيد نفقات الدولة .

## ٦. اختيار فرضيات الدراسة

نقوم باختبار الفرضيات وهذا عند مستوى الدلالة 5% ، ويطلب الأمر هنا استغلال بعض المؤشرات الاحصائية الازمة، و من معامل الارتباط بيرسون R و معامل التحد  $R^2$  يمكن التأكيد بوجود علاقة خطية بين التحكم في إعداد وثائق التسيير الميزانياتي لنفقات الاستثمار العمومي (المتغير المستقل) و ترشيد نفقات الدولة (المتغير التابع) عند مستوى معنوية 0.05 ومعرفة اتجاهها و قوة التأثير للمتغير المستقل فيما على المتغير التابع، كما يتم صياغة نموذج العلاقة بين المتغيرين.

## 1.6 اختبار الفرضية الفرعية الأولى

تم التحقق و الا ثبات بوجود علاقة خطية بين التحكم في إعداد وثائق التسيير الميزانياتي لنفقات الاستثمار التي تصدرها مصالح الوزارة المكلفة بالميزانية (المتغير المستقل) و ترشيد نفقات الدولة (المتغير التابع) وكذا معرفة اتجاهها باستغلال المؤشرات الاحصائية المطلوبة، و يبين الجدول التالي نتائج معامل الارتباط بيرسون R و معامل تلطف R<sup>2</sup>

**الجدول رقم (09) : نتائج التحليل لاختبار الفرضية الفرعية الأولى**

القيمة الاحتمالية (Sig)	قيمة T المحسوبة	المعاملات A	معامل التحديد R <sup>2</sup>	معامل الارتباط R	النموذج
0.000	5.236	21.481			الثابت
0.000	4.960	0.981	0.213	0.456 <sup>a</sup>	التحكم في إعداد وثائق التسيير الميزانياتي لنفقات الاستثمار التي تصدرها مصالح الوزارة المكلفة بالميزانية

المصدر: مخرجات من البرنامج spss استنادا إلى إجابات مفردات العينة

ترشيد نفقات الدولة:a

من خلال الجدول السابق يتضح أن قيمة معامل الارتباط بيرسون ( $R=0.456$ ) و القيمة الاحتمالية P-Value لها اقل من 0.05 مما يشير إلى دلالة احصائية عند مستوى ( $\alpha \leq 0.05$ )، وهو يعني وجود علاقة ذات ارتباط طردي (موجب R) بين التحكم في إعداد وثائق التسيير الميزانياتي لنفقات الاستثمار التي تصدرها مصالح الوزارة المكلفة بالميزانية و ترشيد نفقات الدولة .

و من الجدول أيضاً يتبيّن أن هناك علاقة تأثير موجبة بين المتغيرين، حيث كانت قيمة معامل التحديد ( $R^2=0.213$ ) ، وهذا يفسّر أن 21.3% من التغييرات في ترشيد نفقات الدولة (المتغير التابع) ناتجة عن التغيير في التحكم في إعداد وثائق التسيير الميزانياتي لنفقات الاستثمار التي تصدرها مصالح الوزارة المكلفة بالميزانية (المتغير المستقل) و 78.70% ناتجة عن عوامل أخرى .

وعندما رمنا لترشيد نفقات الدولة بالرمز: Y و التحكم في إعداد وثائق التسيير الميزانياتي لنفقات الاستثمار التي تصدرها مصالح الوزارة المكلفة بالميزانية بالرمز: X، فإن نموذج العلاقة يصبح كما يلي:  $Y = 21.481 + 0.981X$ ، وهي علاقة دالة على وجود الارتباط بين المتغيرين .

و مما سبق فإن الفرضية الفرعية الأولى والتي تنص على أنه " توجد علاقة تأثير معنوية بين التحكم في إعداد وثائق التسيير الميزانياتي لنفقات الاستثمار التي تصدرها مصالح الوزارة المكلفة بالميزانية و ترشيد نفقات الدولة " مقبولة .

## 2.6 اختبار الفرضية الفرعية الثانية

تم التحقق والاثبات بوجود علاقة خطية بين التحكم في إعداد وثائق التسيير الميزانياتي لنفقات الاستثمار التابعة لمسؤولي الأقسام العملياتية (المتغير المستقل) و ترشيد نفقات الدولة (المتغير التابع) وكذا معرفة اتجاهها باستغلال المؤشرات الاحصائية المطلوبة، و يبين الجدول التالي نتائج معامل الارتباط بيرسون R و معامل تحديد  $R^2$

**الجدول رقم (10) : نتائج التحليل لاختبار الفرضية الفرعية الثانية**

القيمة الاحتمالية (Sig)	قيمة T المحسوبة	المعاملات A	معامل التحديد $R^2$	معامل الارتباط R	النموذج
0.000	6.214	28.410			الثابت
0.000	5.510	1.091	0.118	0.311 *	التحكم في إعداد وثائق التسيير الميزانياتي لنفقات الاستثمار التابعة لمسؤولي الأقسام العملياتية

a: ترشيد نفقات الدولة المصادر: مخرجات من البرنامج spss استناداً إلى إجابات مفردات العينة

من خلال الجدول السابق يتضح أن قيمة معامل الارتباط بيرسون ( $R=0.311$ ) و القيمة الاحتمالية P-Value لها اقل من 0.05 مما يشير إلى دلالة احصائية عند مستوى ( $\alpha \leq 0.05$ )، وهو ما يرمز إلى وجود علاقة ذات ارتباط طردي (موجب R) بين التحكم في إعداد وثائق التسيير الميزانياتي لنفقات الاستثمار التابعة لمسؤولي الأقسام العملياتية و ترشيد نفقات الدولة .

و من الجدول أيضاً يتبع أن هناك علاقة تأثير موجبة بين المتغيرين، حيث كانت قيمة معامل التحديد ( $R^2 = 0.118$ ) ، وهذا يفسر أن 11.8% من التغيرات في ترشيد نفقات الدولة (المتغير التابع) ناتجة عن التغير في التحكم في إعداد وثائق التسيير الميزانياتي لنفقات الاستثمار التابعة لمسؤولي الأقسام العملياتية (المتغير المستقل) و 88.20% ناتجة عن عوامل أخرى .

وعندما رمنا لترشيد نفقات الدولة بالرمز: ٧ و التحكم في إعداد وثائق التسيير الميزانياتي لنفقات الاستثمار التابعة لمسؤولي الأقسام العملياتية بالرمز: ٨، فإن نموذج العلاقة يصبح كما يلي:  

$$X = 28.410 + 1.091Y$$
 ، وهي علاقة دالة على وجود الارتباط بين المتغيرين .

و مما سبق فإن الفرضية الفرعية الثانية والتي تنص على أنه " توجد علاقة تأثير معنوية بين التحكم في إعداد وثائق التسيير الميزانياتي لنفقات الاستثمار التابعة لمسؤولي الأقسام العملياتية و ترشيد نفقات الدولة " مقبولة .

### 3.6 اختبار الفرضية الرئيسية

تم التحقق والاثبات بوجود علاقة خطية بين التحكم في إعداد وثائق التسيير الميزانياتي لنفقات الاستثمار العمومي (المتغير المستقل) و ترشيد نفقات الدولة (المتغير التابع) وكذا معرفة اتجاهها باستغلال المؤشرات الاحصائية المطلوبة، و يبين الجدول التالي نتائج معامل الارتباط بيرسون R و معامل التحد  $R^2$

**الجدول رقم (11) : نتائج التحليل لاختبار الفرضية الرئيسية**

القيمة الاحتمالية (Sig)	قيمة T المحسوبة	المعاملات A	معامل التحديد $R^2$	معامل الارتباط R	النموذج
0.000	7.289	20.436			الثابت
0.000	6.668	0.968	0.238	0.503 <sup>a</sup>	التحكم في إعداد وثائق التسيير الميزانياتي لنفقات الاستثمار العمومي

المصدر: مخرجات من البرنامج spss استناداً إلى إجابات مفردات العينة  
 من خلال الجدول السابق يتضح أن قيمة معامل الارتباط بيرسون ( $R=0.503$ ) و القيمة الاحتمالية  $\leq 0.05$  المصاحبة لها أقل من 0.05 مما يشير إلى دلالة احصائية عند مستوى ( $\alpha = 0.000$ )، وهو ما يرمز إلى وجود علاقة ذات ارتباط طردي (موجب R) بين التحكم في إعداد وثائق التسيير الميزانياتي لنفقات الاستثمار العمومي و ترشيد نفقات الدولة .

و من الجدول أيضا يتبن أن هناك علاقة تأثير موجبة بين المتغيرين، حيث كانت قيمة معامل التحديد ( $R^2 = 0.238$ ) ، وهذا يفسر أن 23.8% من التغيرات في ترشيد نفقات الدولة (المتغير التابع) ناتجة عن التغير في التحكم في إعداد وثائق التسيير الميزانياتي لنفقات الاستثمار العمومي (المتغير المستقل) و 76.20% ناتجة عن عوامل أخرى .

وعندما رمنا لترشيد نفقات الدولة بالرمز: ٧ و التحكم في إعداد وثائق التسيير الميزانياتي لنفقات الاستثمار العمومي بالرمز: X، فإن نموذج العلاقة يصبح كما يلي:  $Y = 20.436 + 0.968X$ ، وهي علاقة دالة على وجود الارتباط بين المتغيرين .

و مما سبق فإن الفرضية الرئيسية والتي تنص على أنه "يساهم التحكم في إعداد وثائق التسيير الميزانياتي لنفقات الاستثمار العمومي في ترشيد نفقات الدولة" مقبولة .

#### IV- الخاتمة

أهم النتائج المتوصل إليها في هذه الدراسة هي :

- لنفقات الاستثمار العمومي أهمية كبيرة في تحقيق أهداف المصلحة العامة بالنسبة للدولة، وهي بمثابة تجسيد للسياسات العمومية المحددة مسبقا من طرف الحكومة .
- مواكبة للإصلاح الميزاني في الجزائر إبتداء من ميزانية سنة 2023 ولنجاح تنفيذ نفقات الاستثمار العمومي، تحتاج هذه العملية إلى وجود وثائق تسيير ميزانياتي ضرورية لتنفيذ الاعتمادات المالية الخاصة بها .
- وثائق التسيير الميزانياتي لنفقات الاستثمار العمومي لها صلة بترشيد النفقات العامة وكذا تطبيق معايير الشفافية الدولية ذات الصلة بالمالية العامة .
- وثائق التسيير الميزانياتي لنفقات الاستثمار العمومي تمثل في وثائق التسيير الميزانياتي لنفقات الاستثمار التي تصدرها مصالح الوزارة المكلفة بالميزانية، و وثائق التسيير الميزانياتي لنفقات الاستثمار التابعة لمسؤولي الأقسام العملياتية .
- لعملية الترميز أهمية كبيرة بالنسبة لنفقات الاستثمار كونها تساهم في التسجيل السليم لمختلف العمليات، و تحديد المسؤوليات بدقة .
- تحتاج عملية ترشيد النفقات العامة للدولة إلى توفر مجموعة من العناصر والمتطلبات، أهمها: التحديد الدقيق لحجم الإنفاق العام الأمثل، توجيه النفقات العامة نحو النفع العام، التحديد

الدقيق لوقت ومقدار النفقة، توافر المعلومات المالية وآليات رقابية فعالة، توفر بيئة ملائمة وكفاءة في الإدارة المالية للدولة.

- أظهرت نتائج الدراسة أن واقع التحكم في إعداد وثائق التسيير الميزانياتي لنفقات الاستثمار التي تصدرها مصالح الوزارة المكلفة بالميزانية يتم بشكل مقبول و صحيح لدى أغلب العاملين بهيئة مديرية البرمجة ومتابعة الميزانية، و الرقابة الميزانياتية بولاية المسيلة، كما تظهر أهميته بالنسبة لتنفيذ نفقات الاستثمار العمومي بشكل خاص ونفقات الدولة ككل بشكل أكثر رشادة .

- أظهرت نتائج الدراسة أن واقع التحكم في إعداد وثائق التسيير الميزانياتي لنفقات الاستثمار التابعة لمسؤولي الأقسام العملياتية يتم بشكل مقبول و صحيح لدى أغلب العاملين بهيئة مديرية البرمجة ومتابعة الميزانية، و الرقابة الميزانياتية بولاية المسيلة، كما تظهر أهميته بالنسبة لضمان وكذا المساهمة في تنفيذ نفقات الاستثمار العمومي خاصة على المستوى المحلي.

- أظهرت النتائج التحليلية للبحث وجود علاقة إرتباط قوية وموجبة ذات دلالة إحصائية بين التحكم في إعداد وثائق التسيير الميزانياتي لنفقات الاستثمار التي تصدرها مصالح الوزارة المكلفة بالميزانية و ترشيد نفقات الدولة .

- أظهرت النتائج التحليلية للبحث وجود علاقة إرتباط قوية وموجبة ذات دلالة إحصائية بين التحكم في إعداد وثائق التسيير الميزانياتي لنفقات الاستثمار التابعة لمسؤولي الأقسام العملياتية و ترشيد نفقات الدولة .

- أظهرت النتائج التحليلية للبحث وجود علاقة إرتباط قوية وموجبة ذات دلالة إحصائية، كما توجد هناك علاقة تأثير موجبة بين التحكم في إعداد وثائق التسيير الميزانياتي لنفقات الاستثمار العمومي (المتغيرات المستقلة) و ترشيد نفقات الدولة (المتغير التابع)، وهو ما يعني أن التحكم في إعداد وثائق التسيير الميزانياتي لنفقات الاستثمار العمومي يساهم فعلاً في ترشيد نفقات الدولة .

وأهم الاقتراحات هي :

من خلال ما وقفنا عليه عند اجراء الدراسة الميدانية خاصة، ومن أجل تفعيل ترشيد نفقات الدولة أكثر ، وكذا تفعيل التحكم أكثر في إعداد وثائق التسيير الميزانياتي لنفقات الاستثمار العمومي والتي تدخل ضمن ما جاء به الاصلاح الميزانياتي الجديد، وبحكم ضرورتها في تنفيذ نفقات الدولة، فإنه يستحسن القيام بـ:

- محاولة تخفيف التشعب في الوثائق العديدة وإيجاد نماذج أكثر شمولية .
- عمل دورات تكوينية مكثفة لجميع العاملين تكون فيها نماذج تطبيقية حية لمختلف العمليات .
- ضبط ملفات النضج للعمليات بدقة حتى يتم تجنب وجود مشاكل تعيق عملية التنفيذ، وتجنبها ايضا لإعادة تقييم عمليات الاستثمار العمومي أو إعادة هيكلتها، مع تحويل المسؤولية للمتسبيين في ذلك.
- ضرورة تحديد مهام مصالح مديرية البرمجة ومتابعة الميزانية بدقة ونفس الأمر بالنسبة للمراقب الميزانياتي أثناء إعداد مختلف العمليات وتنفيذها.
- التقيد بالوقت الزمني اللازم أثناء إعداد مختلف الوثائق وتحديد المسؤوليات بدقة سواء على المستوى المركزي أو المحلي.

## V - المراجع

- 1) أم كلثوم بن موسى، و نبوية عيسى. (2016). ترشيد النفقات العمومية (دراسة تطور النفقات العمومية في الجزائر من سنة 1980 إلى سنة 2013). مجلة إدارة الأعمال والدراسات الاقتصادية، جامعة الجلفة، 02(02)، الصفحات 198-174.
- 2) براهيم خناظلة، و نادية خلفة. (2020). ترشيد النفقات العامة كآلية لعلاج عجز الميزانية العامة للدولة. مجلة الباحث للدراسات الأكademie، جامعة باتنة، 07(01)، الصفحات 551-574.
- 3) حامد عبد المجيد دراز. (1999). مبادئ المالية العامة. عمان-الأردن: دار صفاء للنشر.
- 4) راضية دنان. (2015-2016). الإنفاق العام ضمن السياسة الميزانية في ظل التغيرات الدولية – دراسة حالة الجزائر 1990-2014-أطروحة دكتوراه. جامعة الجزائر 03-الجزائر.
- 5) زينب حسين عوض الله. (1998). مبادئ المالية العامة. الإسكندرية - مصر: الدار الجامعية.
- 6) شعبان فرج. (2011-2012). الحكم الرشيد كمدخل حديث لترشيد الإنفاق العام والحد من الفقر-دراسة حالة الجزائر 2000-2010-أطروحة دكتوراه. جامعة الجزائر 03 -الجزائر.
- 7) شعبان فرج. (2011-2012). الحكم الرشيد كمدخل حديث لترشيد الإنفاق العام والحد من الفقر-دراسة حالة الجزائر 2000-2010-أطروحة دكتوراه. جامعة الجزائر 03-الجزائر.
- 8) شعبان فرج. (2011-2012). الحكم الرشيد كمدخل حديث لترشيد الإنفاق العام والحد من الفقر-دراسة حالة الجزائر 2000-2010-أطروحة دكتوراه. جامعة الجزائر 03-الجزائر.
- 9) قانون عضوي رقم 18-15 المادة 28. 02, 09 (2018). المتعلق بقوانين المالية. الجريدة الرسمية للعدد رقم 53 المؤرخ في 02-09-2018.
- 10) قانون عضوي رقم 18-15 المادة 29. 02, 09 (2018). المتعلق بقوانين المالية. الجريدة الرسمية للعدد رقم 53 المؤرخ في 02-09-2018.
- 11) قانون عضوي رقم 18-15 المادة 30. 02, 09 (2018). المتعلق بقوانين المالية. الجريدة الرسمية للعدد رقم 53 المؤرخ في 02-09-2018.
- 12) محمد ساحل. (2020). أسس الموازنة العامة للدولة. عمان-الأردن: مركز الكتاب الأكاديمي.
- 13) محمد عباس محزمي. (2003). إقتصاديات المالية العامة. الجزائر: ديوان المطبوعات الجزائرية.

- (14) مرسوم تنفيذي 20-354 المادة 08. (2020, 11, 30). الذي يحدد العناصر المكونة لتصنيفات أعباء ميزانية الدولة. الجريدة الرسمية للعدد رقم 73 المؤرخ في 06-12-2020.
- (15) مرسوم تنفيذي رقم 20-403 المادة 03. (2020, 12, 29). الذي يحدد شروط نضج و تسجيل البرامج. الجريدة الرسمية للعدد رقم 80 المؤرخ في 29-12-2020.
- (16) وزارة المالية، القرار رقم 03 المؤرخ في 11 جانفي 2023(المادة 22). الذي يحدد كيفيات نضج و تسجيل عمليات الاستثمار العمومي للدولة بعنوان برنامج.
- (17) وزارة المالية، القرار رقم 03 المؤرخ في 11 جانفي 2023(المادة 23). الذي يحدد كيفيات نضج و تسجيل عمليات الاستثمار العمومي للدولة بعنوان برنامج.
- (18) وزارة المالية، القرار رقم 03 المؤرخ في 11 جانفي 2023(المادة 28). (2023, 01, 11). الذي يحدد كيفيات نضج و تسجيل عمليات الاستثمار العمومي للدولة بعنوان برنامج.
- (19) وزارة المالية، المنشور رقم 1564 المؤرخ في 06 مارس 2023. (2023, 03, 06). الذي يحدد كيفيات إعداد وثائق التسيير الميزانياتي لنفقات الاستثمار.
- (20) وزارة المالية، المنشور رقم 1564 المؤرخ في 06 مارس 2023. (2023, 03, 06). الذي يوضح كيفيات إعداد وثائق التسيير الميزانياتي لنفقات الاستثمار.
- (21) وزارة المالية، المنشور رقم 1564 المؤرخ في 06 مارس 2023. (2023, 03, 06). الذي يوضح كيفيات إعداد وثائق التسيير الميزانياتي لنفقات الاستثمار.